



caec^{2nd}
CONFERENCE

وقائع المؤتمر العلمي الثاني

لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك

تحت عنوان

(نحو بيئة مستدامة واعدة من خلال تمكين وتبني
تقنيات الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي)

برعاية



CBI IQ



UOD.AC



caec.uod.ac
caec.conference@uod.ac

واقع الشمول المالي في العراق وآليات النهوض به للمدة 2019-2023

م.م. عمار شهاب احمد الاحمد

وزارة التربية / المديرية العامة لتربية

نينوى/قسم الشؤون المالية

81ammarshhab@gmail.com

أ.م.د. حلا سامي خضير البجاري

جامعة الموصل / كلية الادارة

والاقتصاد/قسم العلوم المالية والمصرفية

halla4950@gmail.com

م.د. زاهدة علي ياسين البرزنجي

الجامعة التقنية الشمالية/الكلية التقنية

الادارية / الموصل

zahidaay@ntu.edu.iq

الملخص

يعنى مصطلح الشمول المالي بتوفير كافة الامكانيات الخاصة بتوفير الخدمات المالية المختلفة وتمكين الأفراد والشركات للوصول إليها كي تلبى احتياجاتهم و بتكاليف منخفضة، بغض النظر عن مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، ويهدف الشمول المالي إلى تقليل الفجوة المالية بين مختلف الفئات الاجتماعية وتمكين الجميع من الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، كالادخار والائتمان والتأمين.. الخ، ويساهم الشمول المالي بمساعدة الأفراد على إدارة أموالهم بطريقة أفضل وتحقيق أهدافهم المالية، فضلاً عن مساهمته في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي، بالإضافة الى تقليل الفقر من خلال توفير الفرص المالية للأفراد والشركات، الا ان الشمول المالي يواجه حزمة من التحديات التي تعد مشكلة قابلة للبحث، كמעنة الأفراد والشركات من نقص الوصول إلى الخدمات المالية خاصة في المناطق النائية أو الفقيرة، فضلاً عن ارتفاع كلف الخدمات المالية مما يجعلها غير متاحة للعديد من الأفراد والشركات، بالإضافة نقص الوعي المالي الذي يقود إلى صعوبة في استخدام الخدمات المالية بشكل فعال، لذلك تعالت الصيحات لتبني استراتيجيات بهدف تعزيز الشمول المالي للإجابة على التساؤل الرئيسي للبحث المتمثل بهل ان هناك امكانية للنهوض بالشمول المالي لتحقيق التوسع في نطاق الخدمات المالية ما يساهم في زيادة الوصول إلى الخدمات المالية، و تقليل التكاليف ما يساهم في جعل الخدمات المالية متاحة للجميع، وتعزيز الوعي المالي ما يساهم في تمكين الأفراد والشركات من استخدام الخدمات المالية بشكل فعال. وقد تم الاعتماد في تحليل الجانب العملي على اسلوب التحليل المالي في تحليل واقع الشمول المالي في العراق، وقد توصل البحث الى تدني مستوى الشمول المالي في العراق بسبب وجود قصور في البنية التحتية للنظام المالي والمصرفي، فضلاً عن ضعف الاطر القانونية والتشريعية، بالإضافة الى ضعف الوعي والثقافة المالية و المصرفية، واقترح البحث تطوير البنى التحتية للتكنولوجيا المستخدمة في عمليات تقديم الخدمات المالية والمصرفية، ما يساهم في تشجيع الافراد والشركات على الاقبال على استخدامها بشكل اكبر بغية تقديم المزيد من التسهيلات للأفراد والشركات مستخدمين الخدمات الالكترونية من اجل تحفيزهم على المزيد من المشاركة في انجاح استراتيجيات الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية : الشمول المالي، الخدمات المالية، الوعي المالي والمصرفي، إمكانات الشمول المالي، ركائز الشمول المالي.

Abstract

Financial inclusion means providing all the capabilities for providing various financial services and enabling individuals and companies to access them to meet their needs at low costs, regardless of their economic and social status. Financial inclusion aims to reduce the financial gap between different social groups and enable everyone to access basic financial services, such as savings, credit, insurance, etc. Financial inclusion helps individuals manage their money better and achieve their financial goals. It also contributes to enhancing economic growth by increasing investment and stimulating economic activity, in addition to reducing poverty by providing financial opportunities for individuals and companies. However, financial inclusion faces a set of challenges that constitute a research-based problem, such as individuals and companies suffering from a lack of access to financial services, especially in remote or poor areas, in addition to the high costs of financial services, which makes them unavailable to many individuals and companies, in addition to the lack of financial awareness, which leads to difficulty in using financial services effectively. Therefore, calls have risen to adopt strategies aimed at enhancing financial inclusion to answer the main research question, which is: Is there a possibility to promote financial inclusion to achieve expansion in the scope of financial services, which contributes to increasing access to financial services, and reducing costs, which contributes Making financial services accessible to all and enhancing financial awareness contributes to enabling individuals and companies to use financial services effectively. The practical analysis relied on the financial analysis method to analyze the reality of financial inclusion in Iraq. The research concluded that the level of financial inclusion in Iraq is low due to deficiencies in the infrastructure of the financial and banking system, in addition to weak legal and legislative frameworks, in addition to weak financial and banking awareness and culture. The research proposed developing the infrastructure of the technology used in providing financial and banking services, which would contribute to encouraging individuals and companies to adopt their use more widely. This would provide more facilities for individuals and companies using electronic services, motivating them to further participate in the success of financial inclusion strategies.

Keywords: Financial inclusion, financial services, financial and banking awareness, financial inclusion enablers, financial inclusion pillars.

المقدمة

يهدف البحث الى تسليط الضوء على الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي بغية تحسين قدرة الافراد والشركات في الحصول على الخدمات المالية الالكترونية، وقد بذل المصرف المركزي العراقي جهود كبيرة لتطوير النظام المالي العراقي، والها اعداد و صياغة اطاراً تنظيمياً اكثر تمكيناً للمدفوعات الالكترونية الذي يعزز من استخدام الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بجودة عالية وكلفة منخفضة، فضلاً عن اتاحتها لكافة شرائح المجتمع بشكل عام والشرائح المهمشة بشكل خاص، بالإضافة الى المشاريع المتوسطة و الصغيرة والمتناهية الصغر بهدف تحسين ادارتها المالية، وبذلك تسعى استراتيجية الشمول المالي الى زيادة الانتشار المصرفي بهدف زيادة اعداد الحسابات المصرفية، من خلال اتاحة الخدمات المصرفية لعدد اكبر من المتعاملين ومن كافة الفئات العمرية، بالإضافة الى اتاحتها للمشاريع في المناطق النائية لغرض تمكينهم من الاستفادة القصوى من الخدمات المالية، فضلاً عن العمل على زيادة وعيهم وثقافتهم المالية والمصرفية، وطمأنتهم من خلال توفير الحماية القانونية والتشريعية لهم، التي تعتبر اللبنة الاولى للنهوض واقامة ركائز ثابتة للشمول المالي في العراق، وقد تم تقسيم البحث الى مبحثين، تناول الاول الاطار النظري للشمول المالي، فيما تناول المبحث الثاني الاطار العملي، واخيراً اختتم البحث بأهم الاستنتاجات والمقترحات.

منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث: تمتاز الخدمات المالية والمصرفية الالكترونية بإمكانية ايصالها وتقديمها في مناطق جغرافية بعيدة لا تتمكن من ايصالها المؤسسات المالية والمصرفية التقليدية، الامر الذي يمكنهم من استخدامها في الحصول على خدمات مالية ومصرفية متنوعة لم تكن متاحة في السابق، ومن هذا المنطلق تكمن مشكلة البحث حيث ان ضعف الانتشار المصرفي و الكثافة المصرفية تسبب ضعف في الوعي والثقافة المالية والمصرفية التي تقود الى عرقلة تطوير النظام المالي وتقف عائقاً امام تطبيق الشمول المالي وبالتالي يمكن تجسيد مشكلة البحث في التساؤل الآتي :

1. هل يوجد دور للخدمات المالية والمصرفية الالكترونية في تحسين الشمول المالي؟
2. ماهو دور الخدمات المالية والمصرفية في تعزيز الوعي والثقافة المصرفية للأفراد والشركات بغية انجاح الشمول المالي؟

ثانياً: اهمية البحث: يحظى موضوع الشمول المالي بأهمية كبيرة من قبل المصرف المركزي العراقي كونه يساهم في دمج المجتمع والاقتصاد العراقي بالمنظومة العالمية من خلال قيامه بتحسين البنى التحتية للنظام المالي والمتمثلة بادخال التكنولوجيا الحديثة اليه، فضلاً عن تشريع القوانين والتعليمات التي توفر الحماية للمجتمع والشركات التي ليس لديها ثقة بالمؤسسات المالية والمصرفية، بغية تحفيزهم وجذبهم لزيادة التعامل معها مما يسهل على المصرف المركزي انجاح عملية ترسيخ الشمول المالي في العراق.

ثالثاً: اهداف البحث: يهدف البحث الى بيان ممكنات وركائز الشمول المالي وكيفية تسخيرها من قبل المصرف المركزي العراقي سعياً منه لارساء وترسيخ ركائز الشمول المالي في العراق من خلال ما يلي :

1. التعريف بمصطلح الشمول المالي و الوقوف على واقعه في البيئة المالية العراقية.
2. تحديد نقاط القوة للشمول المالي وتعزيزها بالإضافة الى تحديد نقاط الضعف للشمول المالي و معالجتها.

رابعاً : فرضية البحث : يفترض البحث على انه ((لايوجد علاقة تأثير طردية بين تطوير أليات الشمول المالي كمتغيرات مستقلة المتمثلة بـ(الوصول للخدمات المالية ، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية) وبين نظام الشمول المالي العراقي كمتغير تابع)).

خامساً : منهج البحث : يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاطلاع على عدد من البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة، وكذلك المنشورة على شبكة الانترنت، اما في الجانب العملي فقد تم اعتماد اسلوب التحليل المالي لواقع مؤشرات الشمول المالي العراقي الحالية وسبل تطويرها في المستقبل.

سادساً : حدود البحث

1. الحدود المكانية : جمهورية العراق/البنك المركزي العراقي.
2. الحدود الزمانية : تتضمن الحدود الزمانية ما يلي : 2019-2023.



الشكل (1)

ممكّنات و ركائز انجاح الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2025-2029

Source: Central Bank of Iraq, Department of Statistics & Research, Division of Monetary & Financial

Stability, <https://cbi.iq/page/p147>

اولاً: مفهوم الشمول المالي

يؤدي النظام المالي دوراً كبيراً في جذب وتعبئة الموارد المالية وتخصيصها، عن طريق توفير المؤسسات المالية والأدوات المالية القادرة على تجميع المدخرات ورؤوس الأموال للمشاريع الاقتصادية (سعدني، 2017، 7) و أن الوصول إلى نظام اقتصادي متطور لابد من توفر نظام مالي متطور (Roy, 2015). وأن الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تكمن في كفاءة استخدام الأولي للموارد المتاحة والذي يعود بالدرجة الأولى لوجود نظام مالي واسواق مالية متطورة، ويجب أن يقوم هذا النظام المالي على قاعدة شعبية واسعة يطلق عليها الشمول المالي (شرف و الصائغ، 2021، 455)، وقد برز موضوع الشمول المالي في فترة تسعينات القرن الماضي بعد ظهور مجموعة من المشاكل التي سلطت عليها الدراسات الضوء والمتعلقة بالصعوبات والتحديات التي يواجهها الافراد والشركات في الوصول إلى "الخدمات المصرفية كأدوات الدفع الحديثة والخدمات المصرفية المختلفة، التي نتج عنها مصطلح الاستبعاد أو الإقصاء المالي والذي تم تطويره ليصبح مصطلح للشمول المالي لأول مرة 1992). (أوس، 2024، 176)، وبناء على ما سبق يعرف الشمول المالي بأنه عملية توفير و تقديم الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع فضلاً عن الشركات بمختلف انواعها باقل كلفة وبجودة عالية. (حمدوش، 2020، 3)

ثانياً: أهمية الشمول المالي

حظى مصطلح الشمول المالي باهتماماً متزايداً من قبل المهتمين في المجالات المالية والمصرفية في العقود المنصرمة الذي برز في أوائل التسعينات، والذي كشف عن الآثار الإيجابية للخدمات المالية المقدمة بكفاءة لكلاً من الاقتصاد الجزئي والكلّي، إذ يمكن ان تساهم الخدمات المالية المقدمة بكفاءة على دفع وتطوير التنمية الاقتصادية، التي تساعد في رفع المستوى المعيشي للأفراد وانتشالهم من الفقر عن طريق تسهيل الاستثمار في كافة قطاعات الاعمال، بالإضافة الى انها تسهل إدارة الازمات المالية الطارئة، التي تقود الى توسيع هوة الفقر والعوز (ياس، 2022، 44) ويعد الهدف الرئيس من الشمول المالي هو توفير الخدمات المالية بتكاليف منخفضة كالادخار والاقتراض و الدفع والايداع لجميع الشرائح وخاصة من لا يتعاملون مع المصارف من خلال الخدمات المصرفية الالكترونية. (شيخ و امينة، 2022، 22) و زيادة الاهتمام العالمي في توسيع نطاق الشمول المالي ضمن آليات مشتركة تضمن توحيد الأهداف المالية العالمية من اجل تنسيق الاعمال، وترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والبنك الدولي ان بناء نظام مالي شامل هو الطريق للوصول الى الفقراء ومحدودي الدخل، لتحقيق ذلك لا بد من إيجاد طرق تكفل وجود قنوات متعددة تساعد على رفع جودة مستوى الخدمات المالية المقدمة لأكبر عدد ممكن من الفقراء والمهمشين وكذلك تقليل التكلفة للمستفيدين منها (الرباع وعبد السلام، 2019، 227)

ثالثاً: اهداف الشمول المالي

بغية تحقيق اهداف الشمول المالي فان الامر يتطلب بذل جهود كبيرة لتهيئة البنى التحتية المتمثلة بتوفير التكنولوجيا الخاصة بالشمول المالي، فضلاً عن تهيئة و الموارد البشرية المدربة بشكل جيد على ادارة تلك التكنولوجيا من اجل الوصول الى تحقيق الاهداف المرصودة من قبل الجهات الراعية لتلك العملية، إذ يعد الشمول المالي وسيلة لتحقيق مجموعة اهداف رئيسة وهي كما يلي: (لفتة ولفته، 2019، 18) (مباركة وشيماء، 2024، 16-17)

1. تعزيز حصول كافة الافراد والشركات على الخدمات الالكترونية بتكاليف منخفضة.
2. بناء مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على تقديم خدمات مالية متنوعة وشاملة لجذب اكبر عدد من العملاء و الشركات.
3. تحويل المؤسسات المالية والمصرفية من تقليدية الكترونية لتسهيل ربطها بالنظام المالي العالمي وتسهيل تعزيز الشمول المالي للمجتمع و الاقتصاد الذي تعمل فيه.
4. تمكين المرأة من الوصول الى الخدمات المالية وتقليل الفجوة بين الجنسين.
5. السعي لتحقيق الاستقرار المالي عن طريق تنوع موجودات المصارف وبالتالي تقليل مخاطرها.
6. تمكين وتعزيز قدرة الافراد على بدء وتوسيع اعمالهم التجارية الخاصة بهم.
7. نشر الوعي المالي المصرفي من خلال اتاحة المشاركة لكافة الاطراف ذات العلاقة بالنظام المالي والمصرفي.

رابعاً : مؤشرات و ابعاد الشمول المالي

من اجل قياس مدى تطور او تخلف الشمول المالي في أي دولة يتوجب تحديد البنك المركزي لعدد من المؤشرات التي تقيس مدى كفاءة او عدم كفاءة الشمول المالي فيها، التي تقيس مدى قدرة الافراد والشركات في الحصول الخدمات المالية، وتحديد مدى معرفتهم في كيفية استخدام تلك التكنولوجيا واثرها في توسع او تقلص التعاملات المالية عبر الحسابات المالية والتي يمكن ان نبينها كما يلي: (الزهراني و الامام، 2025، 15611)

1. مؤشر مدى قدرة وصول الأفراد و الشركات للخدمات المالية والمصرفية ل(عدد نقاط تقديم الخدمات المصرفية، حسابات النقود الالكترونية، حدود الترابط بين نقاط تقديم الخدمات).
2. مؤشر مدى استخدام الافراد للخدمات المصرفية (البالغين الذين يمتلكون تعاملات مصرفية، البالغين الذين يمتلكون ائتمان مصرفي، البالغين من حملة وثائق التأمين، عدد معاملات الدفع غير النقدية، عدد معاملات الدفع غير النقدية، عدد معاملات الدفع عبر الهاتف، المحتفظين بحساب مصرفي، الشركات التي تمتلك حسابات مالية رسمية، الشركات المقترضة).
3. مؤشر مدى جودة تقديم و استخدام الخدمات المالية والمصرفية (المعرفة المالية، السلوك المالي، متطلبات الشفافية، حل النزاعات، تكاليف الخدمات المالية، العوائق على الائتمان).

وكما مبين في الشكل ادناه:



الشكل (2)

ابعاد الشمول المالي

الفتلاي، ريام فاضل شاكر، 2019، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (العراق حالة دراسية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ص 30.

خامساً : اهداف الشمول المالي

يهدف الشمول المالي هي تمكين جميع الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية والمناسبة واستخدامها، مع حماية حقوقهم، ويشمل ذلك توفير خدمات أساسية كالمدفوعات والادخار والائتمان والتأمين، وتعزيز الثقافة المالية، ودعم ريادة الأعمال، وتشجيع التحول نحو القطاع الرسمي، وتنمية البنية التحتية الرقمية، والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر وعدم المساواة، (البنك المركزي المصري، 1، 2021) ويمكن ان نلخص اهداف الشمول المالي بما يلي: (حسن و الحيدري، 2021، 109-110) (حميمد و بوعروج، 2020، 27)

1. يهدف لتعزيز وصول واستخدام كافة الافراد والشركات الى الخدمات المالية والمصرفية عبر توحيد جهود كافة الاطراف المشاركة.
2. يهدف لوضع ادوات للحد من الفساد غلق الفجوات والتسريبات في توزيع الرواتب الالكتروني بدلاً من الدفع نقداً.
3. يهدف لتحقيق الجودة والنزاهة المالية وحماية حقوق مستخدمي الخدمات المالية عن طريق إعداد السياسات والتعليمات تخص ذلك.
4. يهدف لمعالجة وتقليل نسب الفقر والبطالة، الفقر للحد من التفاوت الطبقي بين شرائح المجتمع.
5. يهدف لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق دعم و تمويل المشاريع التنموية كالمشاريع الصغيرة، المتوسطة والمتناهية الصغر.
6. يهدف لتقليص الفجوة في الوعي او التثقيف المالي لدى الافراد والشركات عن طريق تظافر كافة الجهود.

سادساً : ركائز الشمول المالي (حسانين، 2016، 1218) (الطيب، 2020، 14)

1. الركيزة الاولى للشمول المالي : وجود مصارف تستقبل مدخرات وحدات الفائض المالي و واعادة توجيهها الى وحدات الفائض المالي.
2. الركيزة الثانية للشمول المالي : وجود مؤسسات مالية غير مصرفية اخرى مختلفة.
3. الركيزة الثالثة للشمول المالي : وجود شركات التأمين التي تقدم المساعدة عند تعرض الافراد والشركات للأخطار المختلفة لمنع خروجهم من الدائرة الاقتصادية، بل تعويضهم لدفع استمراريتهم في الدائرة الاقتصادية.
4. الركيزة الرابعة للشمول المالي : وجود المنظمون المتمثلون بالجهات المشرفة على تنظيم و تطبيق الشمول المالي كالبنك المركزي وشركات تأمين ... الخ.
5. الركيزة الخامسة لشمول المالي : وجود شركات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات التي تزود الافراد و الشركات بالخدمات الاتصالية التي تمكنهم من الوصول للخدمات المالية و المصرفية عبر توفيرها اجهزة مختلفة.
6. الركيزة السادسة للشمول المالي : وجود حكومة بكافة وزاراتها تعمل على تطبيق استراتيجية الشمول المالي عبر برامجها المختلفة.
7. الركيزة السابعة للشمول المالي : وجود علاقات مع الوكالات المالية الدولية والمؤسسات المانحة وشركات التنمية والخبراء التقنيين والمستشارين من اجل تلقي الدعم التقني .

سابعاً: واقع الشمول المالي في العراق (حمزة وآخرون، 2021، 83-86)

يمكن تحديد واقع الشمول المالي في أي دولة بشكل عام والعراق بشكل خاص من خلال ما يلي:

1. واقع الجهاز المصرفي العراقي: لبيان الواقع المصرفي العراقي يتطلب الامر تحديد اعداد المصارف العاملة في العراق

و نسب تركزها الجغرافي فيه و كما يلي:

- بلغ عدد المصارف الحكومية التقليدية (6) مصارف وبعده فروع (147) في بغداد و (262) في المحافظات وبنسبة تركز (37%) في بغداد و (63%) في باقي المحافظات، اذ يلاحظ سوء في التوزيع الجغرافي في العراق.

- بلغ عدد المصارف الاهلية (25) مصرفاً وبعده فروع (94) في بغداد و (180) في المحافظات وبنسبة تركز بنسبة (35%) في بغداد و (65%) في باقي المحافظات، كذلك يبين انه هناك سوء في توزيع المصارف الاهلية في العراق.

- بلغ عدد المصارف الاجنبية (12) مصرفاً وبعده فروع (13) في بغداد و (15) في المحافظات وبنسبة تركز بنسبة (46%) في بغداد و (54%) في باقي المحافظات، كذلك يبين انه هناك سوء في توزيع المصارف الاهلية في العراق.

- بلغ عدد المصارف الاسلامية (2) مصرفاً وبعده فروع (2) في بغداد و (3) في المحافظات وبنسبة تركز بنسبة (40%) في بغداد و (60%) في باقي المحافظات، كذلك يبين انه هناك سوء في توزيع المصارف الاهلية في العراق.

- المؤسسات المالية الاخرى وهي مؤسسات اسست خصيصاً لتقديم خدمات عامة للمجتمع والاقتصاد لا تشكل نسبة ما تقدمه من خدمات رقماً كبيراً قياساً بحجم الحاجة الفعلية للاقتصاد والمجتمع.

- بلغت الكثافة المصرفية حسب وزارة التخطيط العراقية (45.5%) وهي نسبة دون المطلوب لتعزيز الشمول المالي في العراق.

2. خدمات الدفع الالكتروني: لبيان الواقع الخدمات الالكترونية المقدمة يتطلب الامر تحديد اعداد اجهزة (ATM)

و (POS) و (POC) في العراق و كما يلي:

- بلغ عدد اجهزة (ATM) في اخر احصائية (3.8) جهاز لكل مائة الف نسمة.

- بلغ عدد اجهزة (POS) في اخر احصائية (20.2) جهاز لكل مائة الف نسمة.

- بلغ عدد اجهزة (PO) في اخر احصائية (35.2) جهاز لكل مائة الف نسمة.

- بلغ عدد البطاقات الالكترونية المصدرة (5083997) بطاقة.

- بلغ عدد الحسابات الالكترونية (2016322) حساب جاري و (191955) توفير و (3915175) ودائع ثابتة.

3. العمق المصرفي والاهمية النسبية في الاقتصاد: لبيان واقع العمق المصرفي والائتماني يتطلب الامر تحديد ما يلي:

- بلغ العمق المصرفي للودائع حسب اخر احصائية نسبة (14.3%) وهي نسبة منخفضة بسبب ضعف الثقة بالمصارف والمؤسسات المالية.

- بلغ العمق الائتماني للائتمان الممنوح حسب اخر احصائية نسبة (9.8%) وهي نسبة ضعيفة بسبب خوف المصارف من مخاطر عدم السداد من قبل المقترضين.

تاسعاً: تحديات الشمول المالي في العراق

تواجه عملية انجاح تطبيق الشمول المالي في العراق العديد من التحديات المبينة كما يلي: (شهرة وحنان، 2024، 35-36)
(عبدالمطلب وعبد الرحمن، 2023، 12)

1. انخفاض مستوى الدخل.
2. عدم وجود مؤسسات مالية مساندة للنظام المصرفي.
3. عدم تمكن القطاع المصرفي من اتمام البنية التحتية.
4. وجود قطاع موازي غير مسجل يقدم الجزء الاكبر من الخدمات المالية والمصرفية خارج اطار النظام المالي الرسمي.
5. عدم ثقة المجتمع والشركات بالنظام المالي.
6. يوجد بطء كبير في تطور النظام المالي.
7. وجود قصور في البنية التشريعية.
8. ضعف التوعية والاعلام المالي والاقتصادي.
9. تخوف المصارف من التوسع في منح الائتمان بسبب انعدام الثقة بالمقترضين.

عاشراً: متطلبات النهوض بواقع الشمول المالي

بغية النجاح في تطبيق الشمول المالي يتطلب ما يلي: (عوض، 2021، 379) (مروى ورحمة، 2023، 20-21)

1. العمل على زيادة الثقافة المالية والمصرفية للأفراد والشركات.
2. العمل على دمج المؤسسات المالية والمصرفية مع القطاعات الأخرى بغية استكمال عمل نظام الشمول المالي.
3. تحفيز الأفراد والشركات على تبني نظام المدفوعات الرقمي بغية المساهمة في دفع عجلة الشمول المالي الى الامام.
4. العمل على ايصال الخدمات المالية والمصرفية الى كافة المناطق الجغرافية لتشمل كافة شرائح المجتمع بالإضافة الى المشاريع في تلك المناطق.

المبحث الثاني

الجانب التطبيقي

تحليل واقع الشمول المالي في العراق للمدة 2019-2023

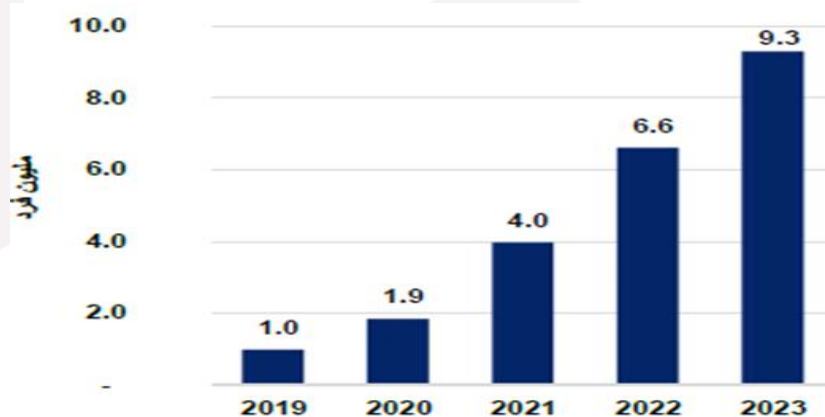
وسبل النهوض به حسب الاستراتيجية الوطنية 2025-2029

أولاً: واقع الشمول المالي للعراق 2019-2023

بغية تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في العراق في الفترة 2019-2023 يتطلب الأمر استعراض ما يلي:

1. اقرار مشروع توظيف رواتب موظفي القطاع العام

حقق المصرف المركزي قفزة جيدة في موضوع توظيف رواتب موظفي القطاع العام بهدف تعزيز البنية المالية في المصارف العاملة في العراق و اعطائها مجال اكبر للمساهمة في التمويل الداخلي، وان الزام المصرف المركزي بالزام موظفي القطاع العام بتوظيف رواتبهم في المصارف بغية زيادة تعاملاتهم المالية معها من اجل زيادة ثقتهم بها، ومن ثم فتح قنوات تعامل جديدة معهم غير عملية دفع الرواتب، والمتتمثلة بتمكينهم من الشراء بالنقد او بالاقساط باستخدام الدفع الالكتروني لكافة انواع المنتجات كالاثاث والاجهزة المعمرة والسيارات وغيرها فضلاً عن تمكينهم من الحصول على الائتمان بضمان مرتباتهم، وقد ساهم مشروع توظيف رواتب القطاع العام في زيادة عدد الموظفين المواطنين لرواتبهم للفترة 2010-2023 اذ بلغت اعدادهم على التوالي (1,000,000، 1,900,000، 4,000,000، 6,600,000، 9,300,000) موظف، المر الذي فتح امام الموظفين والمصارف ابواب تعامل جديدة لم تكن متوفرة قبل ذلك كما مبين الشكل (2).



الشكل (2)

اجمالي عدد الموظفين المواطنين رواتبهم للمدة 2019-2023

Source: Central Bank of Iraq, Department of Statistics & Research, Division of Monetary & Financial

Stability, <https://cbi.iq/page/p147>

2. حجم الانتشار والكثافة المصرفية في العراق للمدة 2019-2023

يعد قياس حجم الانتشار والكثافة المصرفية مؤشراً مهماً من مؤشرات تحديد مستوى الشمول المالي من خلال تحديد عدد فروع المصارف الموزعة جغرافياً في البلاد، التي توفر مختلف الخدمات المالية للمتعاملين معها كما مبين في الجدول (1) ادناه:

السنة	عدد السكان النشطين اقتصادياً من (15-64) (ألف نسمة)	عدد فروع المصارف	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي
2019	22,091	888	24.88	4.02
2020	22,668	891	25.44	3.93
2021	23,255	904	25.72	3.89
2022	23,870	876	27.25	3.67
2023	32,493	843	38.54	2.59

الشكل (1)

الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق للمدة 2019-2023

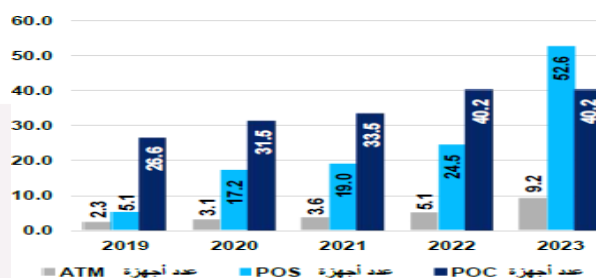
Source: Central Bank of Iraq, Department of Statistics & Research, Division of Monetary & Financial Stability, <https://cbi.iq/page/p147Stability> . ,

اذ يبين الجدول (1) ما يلي :

- يلاحظ زيادة اعداد المتعاملين للفئات العمرية (15-64) سنة من النشطين اقتصادياً للفترة 2019-2023 التي بلغت على التوالي (22,091، 22,668، 23,255، 23,870، 32,493) الف نسمة، وان تلك الزيادة في تلك الاعداد تعبر خطوة ايجابية مهمة في تحسين الشمول المالي في العراق.
- يلاحظ انخفاض اعداد المصارف العاملة في العراق للفترة 2019-2023 التي بلغت على التوالي (888، 891، 904، 876، 843) مصرف، وان انخفاض اعداد المصارف يقود الى زيادة الكثافة المصرفي (اعداد المتعاملين مع المصارف الحالية) بسبب انخفاض اعداد المصارف مما يزيد من حجم الضغط والزخم على المصارف الحالية للفترة 2019-2023 التي بلغت على التوالي (24.88، 25.44، 25.72، 27.25، 38.54) الف نسمة لكل مصرف بسبب انخفاض الانتشار المصرفي للفترة 2019-2023 الذي بلغ على التوالي (4.02%، 3.93%، 3.89%، 3.67%، 2.59%) بسبب غلق عدد من الفروع المصرفية في مواقع جغرافية مختلفة، والتي تعد خطوة سلبية تقود الى تقويض جهود تطوير الشمول المالي في العراق.

3. حجم انتشار خدمات الدفع الالكتروني في مناطق العراق للمدة 2019-2023

بغية تمكين الافراد والشركات من الوصول بشكل فعال وسريع لكافة انواع الخدمات المالية والمصرفية، برزت الحاجة الى توفير خدمات الدفع الالكتروني التي تعد فعالة وسريعة وقليلة التكلفة في كافة المناطق الجغرافية، وبناء على ذلك قام البنك المركزي العراقي بزيادة انتشار هذه الخدمات بهدف زيادة المبادلات الالكترونية، حيث تم طرح ثلاث انواع من ادوات الدفع الالكتروني والمتمثلة بأجهزة الصراف الالي (ATM) واجهزة نقاط البيع (POS) و اجهزة الدفع (POC) و المبينة في الشكل (3) ادناه:



الشكل (3)

انتشار خدمات الدفع الالكتروني في مناطق العراق لكل (1000) كليومتر للمدة 2019-2023

Source: Central Bank of Iraq, Department of Statistics & Research, Division of Monetary & Financial

, p147Stability, <https://cbi.iq/page/>

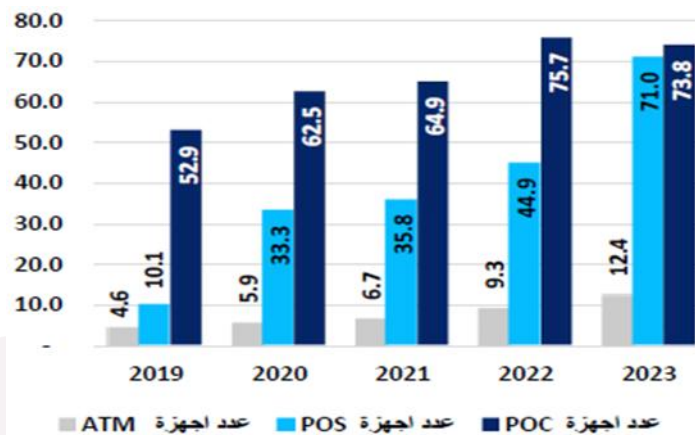
يبين الشكل (3) ما يلي :

- شهدت عدد اجهزة الصراف الالي (ATM) ارتفاعاً طفيفاً للفترة 2019-2023 التي بلغت على التوالي (2.3، 3.1، 3.6، 5.1، 9.2) جهاز لكل (1000) كيلومتر و هو عدد قليل نسبياً الا انه يلاحظ زيادة اعدادها تدريجياً في محاولة من المصرف المركزي لتعزيز جهود تطوير الشمول المالي في العراق.
- شهدت عدد اجهزة نقاط البيع (POS) ارتفاعاً طفيفاً للفترة 2019-2023 التي بلغت على التوالي (5.1، 17.2، 19.0، 24.5، 52.5) جهاز لكل (1000) كيلومتر و هو عدد قليل نسبياً الا انه يلاحظ زيادة اعدادها تدريجياً في محاولة من المصرف المركزي لتعزيز جهود تطوير الشمول المالي في العراق.
- شهدت عدد اجهزة نقاط الدفع (POC) ارتفاعاً طفيفاً للفترة 2019-2023 التي بلغت على التوالي (26.6، 31.5، 33.6، 40.2، 40.2) جهاز لكل (1000) كيلومتر و هو عدد قليل نسبياً الا انه يلاحظ زيادة اعدادها تدريجياً في محاولة من المصرف المركزي لتعزيز جهود تطوير الشمول المالي في العراق.

4. حجم انتشار خدمات الدفع الالكتروني نسبة لعدد سكان العراق للمدة 2019-2023

بغية تمكين الافراد والشركات من الوصول بشكل فعال وسريع لكافة انواع الخدمات المالية والمصرفية، برزت الحاجة الى توفير خدمات الدفع الالكتروني التي تعد فعالة وسريعة وقليلة التكلفة، وبناء على ذلك قام البنك المركزي العراقي بزيادة انتشار هذه الخدمات بهدف زيادة المبادلات الالكترونية، وبعد نشر ثلاث انواع من ادوات الدفع الالكتروني والمتمثلة بأجهزة

الصراف الالي (ATM) واجهزة نقاط البيع (POS) و اجهزة الدفع (POC) و المبينة في الشكل (3) السابق يبين الشكل (4) ما يلي:



الشكل (4)

انتشار خدمات الدفع الالكتروني الى عدد سكان العراق لكل (100,000) بالغ للمدة 2023-2019

Source: Central Bank of Iraq, Department of Statistics & Research, Division of Monetary & Financial Stability, <https://cbi.iq/page/..p147Stability>

يبين الجدول ما يلي :

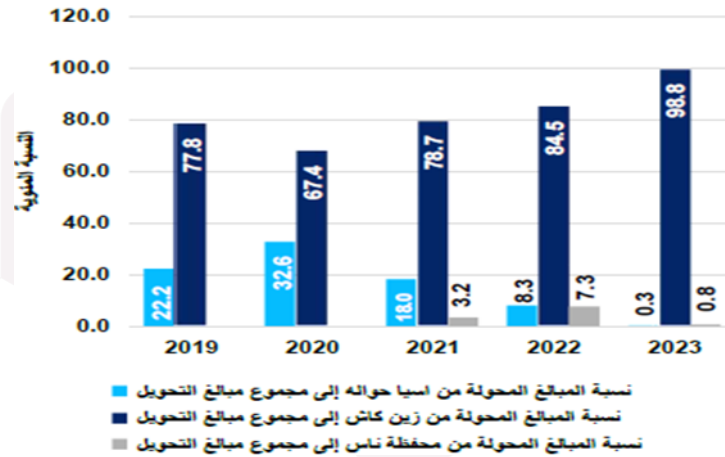
- شهدت عدد اجهزة الصراف الالي (ATM) ارتفاعاً طفيفاً للفترة 2023-2019 التي بلغت على التوالي (4.6، 5.9، 6.7، 9.3، 12.4) جهاز لكل (100,000) نسمة و هو عدد قليل نسبياً الا انه يلاحظ زيادة اعدادها تدريجياً في محاولة من المصرف المركزي لتعزيز جهود تطوير الشمول المالي في العراق.
- شهدت عدد اجهزة نقاط البيع (POS) ارتفاعاً طفيفاً للفترة 2023-2019 التي بلغت على التوالي (10.1، 33.3، 35.8، 44.9، 71.0) جهاز لكل (100,000) نسمة و هو عدد قليل نسبياً الا انه يلاحظ زيادة اعدادها تدريجياً في محاولة من المصرف المركزي لتعزيز جهود تطوير الشمول المالي في العراق.
- شهدت عدد اجهزة نقاط الدفع (POC) ارتفاعاً طفيفاً للفترة 2023-2019 التي بلغت على التوالي (52.9، 62.5، 64.9، 75.7، 73.8) جهاز لكل (100,000) نسمة و هو عدد قليل نسبياً الا انه يلاحظ زيادة اعدادها تدريجياً في محاولة من المصرف المركزي لتعزيز جهود تطوير الشمول المالي في العراق.

5. انواع طرق الدفع والاستلام باستخدام الخدمات المالية

تتنوع طرق الدفع والاستلام للخدمات الالكترونية وكما يلي :

أ. طريقة الدفع والاستلام عبر الهاتف النقال

من اجل تسريع عمليات الدفع الالكترونية تم توفير خدمة الدفع عبر اجهزة الهاتف النقال، من خلال اعطاء اجازة لشركة اسيا سيل حوالة و شركة زين كاش و شركة محفظة ناس، التي ساهمت في مساعدة الافراد والشركات على ارسال واستقبال الاموال عبر اجهزة الهاتف النقال خاصتهم بشكل سهل وفعال كما مبين في الشكل (5) ادناه:



الشكل (5)

نسبة المبالغ المحولة من شركات الدفع عبر الهاتف النقال للمدة 2023-2019

Source: Central Bank of Iraq, Department of Statistics & Research, Division of Monetary & Financial Stability, <https://cbi.iq/page/p147Stability>.

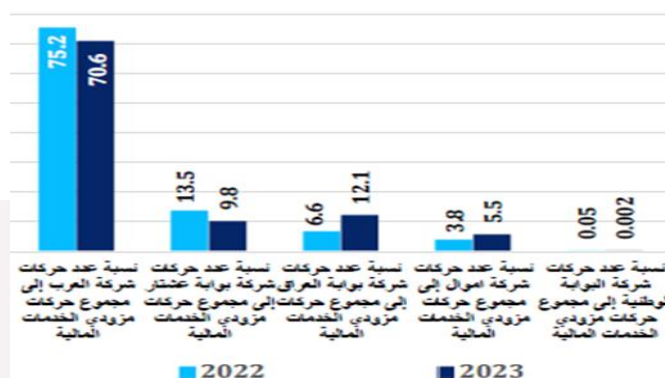
يبين الشكل (5) ما يلي :

- شهد تعامل الافراد والشركات مع شركة اسيا حوالة انخفاضاً ملحوظاً في عمليات الدفع والاستلام للفترة 2019-2023 التي بلغت على التوالي (22.2 ، % ، 32.6 ، % ، 18.0 ، % ، 8.3 ، % ، 0.3 %)
- شهد تعامل الافراد والشركات مع شركة زين كاش ارتفاعاً ملحوظاً في عمليات الدفع والاستلام للفترة 2019-2023 التي بلغت على التوالي (77.8 ، % ، 67.4 ، % ، 78.7 ، % ، 84.5 ، % ، 98.8 %)
- شهد تعامل الافراد والشركات مع شركة محفظة ناس انخفاضاً ملحوظاً في عمليات الدفع والاستلام للفترة 2019-2023 التي بلغت على التوالي (0 ، % ، 3.2 ، % ، 7.3 ، % ، 0.8 %)

ويلاحظ ان شركة زين كاش هي الشركة المسيطرة على نظام المدفوعات عبر اجهزة الهاتف النقال، الا ان عمليات تعزيز الشمول المالي تتطلب زيادة اعداد الشركات من اجل زيادة المنافسة و تقليل التكاليف من اجل جذب المزيد من الزبائن التي تصب في تطوير الشمول المالي في العراق.

ب. طريقة الدفع والاستلام عبر شركات المالية

من اجل تسريع عمليات الدفع الالكترونية تم توفير خدمة الدفع عبر الشركات المالية، من خلال اعطاء لمجموعة من الشركات المالية، التي ساهمت في مساعدة الافراد والشركات على ارسال واستقبال الاموال عبرها بشكل سهل وفعال كما مبين في الشكل (6) ادناه:



الشكل (6)

نسبة المبالغ المحولة عبر افضل خمس شركات للمدة 2023-2022

Source: Central Bank of Iraq, Department of Statistics & Research, Division of Monetary & Financial Stability, <https://cbi.iq/page/p147Stability>

يبين الشكل (6) ما يلي :

- شهد تعامل الافراد والشركات مع افضل خمسة شركات المتمثلة ب(شركة العرب و شركة بوابة العراق و شركة بوابة عشتار و شركة اموال وشركة بوابة الوطنية) التي بلغ حجم تعاملاتها لسنة 2022 على التوالي (75.2%، 13.5%، 6.6%، 3.8%، 0.05%) مقارنة بسنة 2023 التي بلغت على التوالي (70.6%، 9.8%، 12.1%، 5.5%، 0.002%).

6. مؤشر حجم الودائع المستلمة وحجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف

يبين هذا المؤشر حجم الودائع المصرفية بكافة انواعها التي جذبها الجهاز المصرفي العراقي كنسبة مؤية من الناتج المحلي الاجمالي، اذ بلغت نسبة الودائع المستلمة من قبل الجهاز المصرفي للفترة 2023-2019 على التوالي (11.1%، 16.7%، 14.4%، 13.2%، 17.1%)، ويلاحظ ان حجم الكتلة النقدية التي تحت سيطرة الجهاز المصرفي منخفضة وان الجزء الاعظم منها هو خارج سيطرته رغم حصول زيادة بسيطة في الودائع المستلمة، الامر الذي يقوض من جهود تطوير الشمول المالي، وبالمقابل فقد بلغ حجم الائتمان الممنوح من حجم الودائع المستلمة من قبل الجهاز المصرفي للفترة 2023-2019 على التوالي (7.6%، 12.0%، 9.8%، 8.4%، 12.0%) وهي نسبة منخفضة وتدل على انخفاض حجم التعامل مع الافراد والشركات في مجال منح الائتمان، مما يقوض من جهود تطوير الشمول المالي رغم حصول تطور بسيط في منحه وكما مبين في الشكل (7).



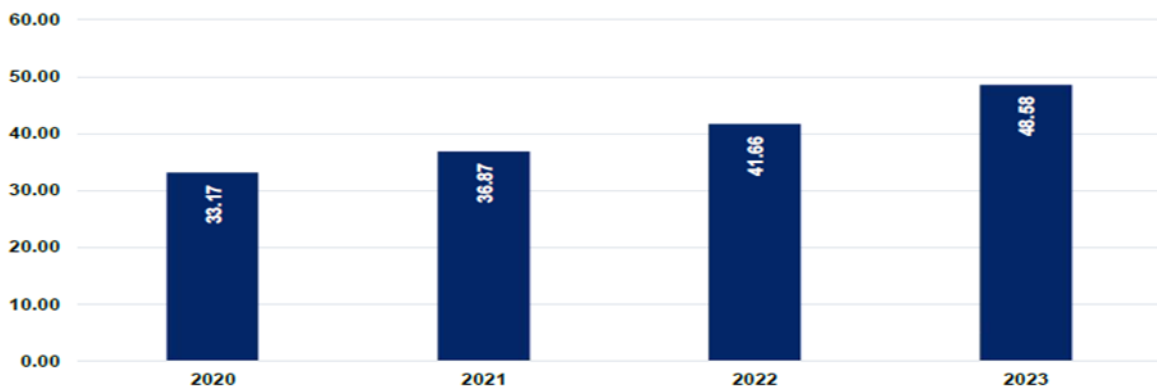
الشكل (7)

نسبة الودائع المستلمة والائتمان الممنوح الى اجمالي الناتج المحلي للمدة 2023-2019

Source: Central Bank of Iraq, Department of Statistics & Research, Division of Monetary & Financial Stability, p147, <https://cbi.iq/page/>

7. المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة 2023-2019

تكللت جهود المصرف المركزي العراقي بالنجاح في وضع الشمول المالي على السكة الصحيحة من اجل محاولة النهوض به، حيث تطورت مؤشرات الشمول المالي للفترة 2023-2020 بشكل جيد التي بلغت على التوالي (33.27%، 36.87%، 41.66%، 48.58%) والتي سوف تتزايد بشكل ملحوظ في السنوات القادمة، في الوقت الحالي، الا انه لا يزال الشمول المالي يحتاج الى مزيد من التطوير كي يصل الى درجة تحقق الاهداف التي وجد من اجلها في خدمة كافة شرائح المجتمع والاقتصاد ككل، وقد نجح المصرف المركزي في تقليص فجوة الشمول المالي خلال الفترة 2023-2020 التي بلغت على التوالي الى (66.83%، 63.13%، 58.34%، 51.42%) و العمل جاري من قبل المصرف المركزي على تقليص تلك الفجوة من خلال وضع الخطة الاستراتيجية 2025-2029.



الشكل (9)

المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة 2023-2019

Source: Central Bank of Iraq, Department of Statistics & Research, Division of Monetary & Financial Stability, p147, <https://cbi.iq/page/>

ثانياً: سبل النهوض بواقع الشمول المالي في العراق

بغية تعزيز جهود تطوير الشمول المالي في العراق التي بدأها المصرف المركزي العراق في السنوات السابقة 2019-2023 التي تكللت بنجاح ملحوظ، إلا أنه ومن أجل الوصول إلى الأهداف التي ينشدها المصرف المركزي يتطلب الأمر وضع استراتيجية للنهوض بواقع الشمول المالي في العراق، وتهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في العراق إلى تحسين الوصول المالي من خلال الجهود المنسقة بين الأطراف ذات العلاقة، وبناء على الجهود المبذولة في الآونة الأخيرة التي بذلها البنك المركزي العراقي لتحديث القطاع المالي و المصرفي وإنشاء إطار تنظيمي وتشغيلي أكثر لتمكين المدفوعات الرقمية، فإن رؤية الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي هي "تعزيز الوصول واستخدام الخدمات و المنتجات المالية عالية الجودة لجميع الشرائح المهمشة بما في ذلك النساء والشباب والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، كي يتمكنوا من إدارة حياتهم المالية بشكل أفضل وتحسين سبل عيشهم، ومن أجل النهوض بواقع الشمول المالي قام المصرف المركزي بما يلي:

1. قيام المصرف المركزي بوضع ركائز الاستراتيجية الوطنية التي يستند عليها عملية الشمول المالي

أ. تحديد نطاق واسع من مقدمي الخدمات المالية والمنتجات ونقاط الوصول

يُعد توسيع نطاق مقدمي الخدمات المالية والمنتجات ونقاط الوصول المتاحة للسكان العراقيين ركيزة أساسية في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في العراق. وتؤكد هذه الركيزة على الدور المعزز للمؤسسات المالية غير المصرفية بما في ذلك مقدمي حسابات الدفع الإلكتروني ومؤسسات التمويل الأصغر وشركات تمويل المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حيث يؤدي النظام البيئي المالي المتنوع والذي يضم مجموعة واسعة من مقدمي الخدمات ونقاط الوصول المالي المتاحة بسهولة مثل فروع المصارف وأجهزة الصراف الآلي وأنظمة نقاط البيع ووكلاء الدفع الإلكتروني دوراً محورياً في سد الفجوة بين المؤسسات المالية والمستهلكين، وخاصة في المناطق الريفية والنائية حيث تكون البنية التحتية المصرفية الرسمية نادرة، وتهدف هذه الركيزة إلى ما يلي:

- تعزيز البيئة التنظيمية للمؤسسات المالية غير المصرفية.
- تعزيز شبكات الهاتف النقال وشبكات الوكلاء.
- تعزيز تطوير منتجات وخدمات مالية أكثر تنوعاً وملائمة.

ب. توفير الحماية للمستهلكين من أفراد وشركات وزيادة وعيهم وثقافتهم المالية والمصرفية

يمكن أن تؤدي الممارسات السوقية السيئة من قبل مقدمي الخدمات المالية إلى تقويض الثقة وخاصة بين المستهلكين ذوي الدخل المنخفض والثقافة المالية المحدودة وقد يدفع نقص الثقة إلى توجه هؤلاء المستهلكين نحو مصادر مالية غير رسمية أو إلى الانسحاب تماماً من القطاع المالي الرسمي، مما يقلل من الشمول المالي العام. ولمعالجة هذه المشكلات، يعمل صناع السياسات على تطوير مبادرات لتعزيز حماية المستهلك في القطاع المالي. وكجزء من الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، سيتم الحفاظ على الجهود المبذولة لتعزيز الأطر التنظيمية والممارسات الإشرافية لحماية المستهلك المالي وتوسيع نطاقها وتهدف هذه الإجراءات إلى حماية المستهلكين وبناء الثقة وتشجيع اعتماد المنتجات المالية واستخدامها بشكل أكبر في العراق، ويعد انخفاض الثقافة المالية والتصورات السلبية حول الخدمات المالية الرسمية بين الأفراد وكذلك المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عوائق رئيسية في تبني واستخدام المنتجات والخدمات المالية بشكل فعال، مما يحد

من فوائد الشمول المالي، وبعد تعزيز الثقافة المالية عبر جميع شرائح المجتمع أمراً ضرورياً لتعزيز الشمول المالي، لأنه يمكن الأفراد والشركات من اتخاذ قرارات مالية مستنيرة واستخدام الخدمات المتاحة بشكل أفضل، وتهدف هذه الركيزة إلى ما يلي :

- تعزيز الإطار القانوني لحماية المستهلك المالي والإشراف على سلوك السوق.
- وضع التزامات شاملة لحماية المستهلك المالي عبر مقدمي الخدمات المالية.
- تحسين آليات تسوية المنازعات.
- تعزيز برامج التثقيف المالي لتمكين المستهلكين الماليين.

ث. تقديم الخدمات المالية الرقمية المبتكرة والتكنولوجيا المالية

تتمتع الخدمات المالية الرقمية المبتكرة وحلول التكنولوجيا المالية بالقدرة على تقديم منتجات مالية ميسورة التكلفة وسهلة الوصول إلى المستهلكين المحرومين من الخدمات، وبالنسبة للمؤسسات المالية توفر هذه التقنيات قنوات فعالة من حيث التكلفة للوصول إلى جمهور أوسع من خلال نماذج مستدامة، ويمكن أن يؤدي الترويج لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية الرقمية المصممة جيداً وعالية الجودة إلى تعزيز اعتماد المستهلكين واستخدامهم، ومن خلال الاستفادة من التمويل الرقمي وأنظمة الدفع، ويمكن للمؤسسات المالية توسيع نطاق وصولها بشكل فعال وتقديم خدمات قيمة لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها، بالإضافة إلى إدخال غير المتعاملين مع المصارف سابقاً إلى نطاق الخدمات المالية الرسمية، وتهدف هذه الركيزة إلى ما يلي :

- تعزيز بيئة تنظيمية داعمة.
- تعزيز المدفوعات الرقمية.

2. إمكانات نجاح استراتيجية الشمول المالي

و من أجل نجاح تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي يتطلب الأمر اسنادها بمجموعة من الإمكانيات والمبينة ادناه :

أ. تمكين البنية التحتية المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تؤدي البنية التحتية المالية القوية مثل سجلات الائتمان العامة أو مكاتب الائتمان الخاصة وأنظمة الدفع وسجلات المعاملات المضمونة والضمانات المنقولة دوراً حاسماً في تمكين مقدمي الخدمات المالية من تقييم العملاء بشكل فعال، وتقديم منتجات ميسورة التكلفة، وتوسيع الخدمات إلى المناطق النائية من خلال قنوات فعالة من حيث التكلفة، ويهدف التمكين الأول إلى ما يلي:

- توسيع وتعزيز أنظمة المعلومات الائتمانية.
- تعزيز أنظمة الدفع.
- تطوير إطار عمل شامل للمعاملات المضمونة.
- تعزيز قابلية التشغيل البيئي.
- تحسين خصوصية و أمن البيانات.
- اكمال نشر الهوية الرقمية.

ب. تمكين الأطر القانونية والتنظيمية

يُعدّ إنشاء بيئة قانونية وتنظيمية قوية أمراً ضرورياً لتحقيق الشمول المالي الشامل، تتضمن هذه الخطوة الأساسية قيام البنك المركزي العراقي وبالتعاون مع أصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والعام بمعالجة الإصلاحات القانونية العاجلة في الأطر القانونية والتنظيمية الحالية هذه الإصلاحات ضرورية لإنشاء نظام مالي يعمل بشكل جيد، ويعزز تطوير وتوافر منتجات مالية عالية الجودة، ويهدف التمكين الثاني إلى ما يلي :

- تعزيز الابتكار المالي
- تحقيق التوازن بين النزاهة المالية و أهداف الوصول
- توحيد وتبسيط عمليات اعرف عميلك
- تعزيز البيئة القانونية و التنظيمية المواتية للقطاع الخاص

ث. تمكين التزام القطاعين العام والخاص

في العراق تحديداً، حيث لا يوجد تعاون مؤسسي وثيق بين المؤسسات الرئيسية التي تعتبر محورية لدفع عجلة الشمول المالي، فإن الالتزام ومشاركة القطاعين العام والخاص أمر بالغ الأهمية. ويضمن هذا التمكين الأساسي أن تعمل كل من الهيئات الحكومية والمؤسسات الخاصة بشكل تعاوني لخلق بيئة متماسكة وداعمة لتوسيع الخدمات المالية. ويمكن للالتزام القوي من كلا القطاعين أن يدفع إلى تنفيذ سياسات فاعلة، وتعزيز الابتكار وتعبئة الموارد اللازمة لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية. ويمكن إظهار الالتزام والتعاون من خلال مجموعات العمل عبر القطاعات، وأجتماعات الطاولة المستديرة الدورية لمناقشة مختلف الموضوعات والاتفاق عليها، وتجميع الموارد لتنفيذ مبادرات الشمول المالي، وغيرها .

اهداف الممكن الثالث

- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- اطلاق المشاريع التعاونية.
- الاستثمار في البنية التحتية الرقمية.
- مواكبة التقدم.

وبناء على ما سبق فانه تم رفض فضة العدم التي تنص على انه ((لا يوجد علاقة تأثير طردية بين تطوير أليات الشمول المالي كمتغيرات مستقلة المتمثلة ب(الوصول للخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية) وبين نظام الشمول المالي العراقي كمتغير تابع)) و قبول الفرضية البديلة التي تنص على انه ((يوجد علاقة تأثير طردية بين تطوير أليات الشمول المالي كمتغيرات مستقلة المتمثلة ب(الوصول للخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية) وبين نظام الشمول المالي العراقي كمتغير تابع)).

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

1. تدني مستوى الشمول المالي في العراق بسبب وجود قصور في البنية التحتية للنظام المالي والمصرفي، فضلاً عن ضعف الأطر القانونية والتشريعية، بالإضافة الى ضعف الوعي والثقافة المالية و المصرفية.
2. قيام المصرف المركزي بإفساح المجال بتأسيس المصارف لزيادة الانتشار المصرفي والمالي.
3. قام المصرف المركزي بخطوات كبيرة من اجل تقليص فجوة الشمول المالي من خلال قيامه بتوطين رواتب موظفي القطاع العام فضلاً عن منح اجازة للمجموعة من الشركات للقيام بتقديم الخدمات المالية والمصرفية، وتشريع القوانين والتعليمات لتسهيل وانجاح عملية الشمول المالي.
4. تبني المصرف المركزي للاستراتيجية الوطنية 2025-2029 للارتقاء بالواقع الحالي للشمول المالي الى مستويات اعلى تلبي طموح المجتمع و الاقتصاد.

ثانياً: المقترحات

1. يقترح البحث تقديم المزيد من التسهيلات للأفراد والشركات مستخدمي الخدمات الالكترونية من اجل تحفيزهم على المزيد من المشاركة في انجاح استراتيجية الشمول المالي، التي تساهم بدورها في جذب المزيد من الافراد والشركات للمشاركة في عملية الشمول المالي.
2. يقترح البحث تطوير البنى التحتية للتكنولوجيا المستخدمة في عمليات تقديم الخدمات المالية والمصرفية، ما يساهم في تشجيع الافراد والشركات على الاقبال على استخدامها بشكل اكبر.
3. زيادة الحماية القانونية لمستخدمي الخدمات المالية والمصرفية والالكترونية من اجل زيادة الثقة بالنظام المالي ما يزيد من اعداد المشاركين في عملية الشمول المالي.
4. الزام الشركات الكبيرة في اعتماد نظام المدفوعات الالكترونية في اتمام اعمالها مما يجعلها تساهم في انجاح عملية الشمول المالي.

ثالثاً: توجهات بحثية مستقبلية

مفاتيح الجهات ذات العلاقة بالشمول المالي بضرورة توفير قاعدة بيانات مفصلة عن ركائز النظام المالي لتسهيل مهمة الباحثين في اجراء المزيد من الدراسات عليها من اجل الوقوف على نقاط القوة وتعزيزها بالاضافة الى تحديد نقاط الضعف من اجل معالجتها و التخلص من مخاطرها.

1. البنك المركزي العراقي (الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2025-2029).
2. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي 2023.
3. البنك المركزي المصري، 2021، استراتيجية الشمول المالي (2022-2025)،
<https://www.cbe.org.eg/ar/financial-inclusion/financial-inclusion-strategy>
4. حسين، سيف علي و الحيدري، وفاء حسين، 2021، دور التمويل الرقمي في تحسين وتعزيز الشمول المالي (بحث تطبيقي في الجهاز المصرفي العراقي)، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد (16)، العدد (57)، العراق.
5. الرباع، ابو بكر محمد و عبد السلام، ابو عجلة ابوبنينة عثمان، 2019، اثر مساهمة الشمول المالي في تحقيق النجاح الاستراتيجي (دراسة ميدانية لمصرف الجمهورية الفرع الرئيسي، مجلة رواق الحكمة، العدد الخامس، جامعة الزاوية، <http://dspace.zu.edu.ly/xmlui/handle/2977/1>).
6. الزهراني، اطيلف و الامام، حاجة، 2025، اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة، المجلد (38)، العدد (7).
7. الطيب، حنان، 2020، الشمول المالي، سلسلة كتيبات تعريفية موجهة الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي.
8. الخطاب، اوس محمد، 2024، قياس وتحليل اثر بعض مؤشرات الشمول المالي على الفقر عينة من الدول النامية انموذجاً للمدة 2005-2020، مجلة الريادة والاعمال، المجلد (5)، العدد (1).
9. حسانين، بهانة و داد محمد، 2023، دور الشفافية المالية في تحقيق الشمول المالي (دراسة حالة البنك الاهلي المصري)، المجلة العربية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة الازهر، المجلد (4)، العدد (2).
10. جعفر، وسام نعمة و رفيق، سري، 2023، تحليل ابعاد الشمول المالي في البيئة المصرفية العراقية (تحديات ومعالجات) للمدة 2017-2021، مجلة الوارث العلمية، المجلد (1)، العدد (5).
11. حميد، عمار، 2020، دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي (دراسة مقارنة بين الجزائر والدول العربية خلال الفترة 2008-2017، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر).
12. الفتلاي، ريام فاضل شاكر، 2019، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (العراق حالة دراسية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
13. شرف، سمير، 2021، اثر محددات القطاع المالي على الشمول المالي في سورية ودول الجوار، مجلة تشرين، المجلد (43)، العدد (3). سوريا.
14. شهرة، رعاد و حنان، منصور، 2024، الشمول المالي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة بعض الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

15. شيخ، طرفاوي و امينة، امينة، 2022، دور الشمول المالي في تحسين جودة الخدمة البنكية دراسة حالة البنك الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
16. عبد المطلب، محمد عبد الحافظ و عبد الرحمن، اكرام احمد السيد، 2023، سياسة الشمول المالي ودورها في تحسين اوضاع السياسة الزراعية لتحقيق اهداف التنمية الريفية والزراعية في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، وزارة الزراعة و استصلاح الاراضي، الجزائر.
17. لفقة، محمد طارق و لفقة، ببداء ستار، 2019، دراسة تحليل ضروريات النهوض بالشمول المالي في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المؤتمر الوطني لطلبة الدراسات العليا، العراق.
18. مباركة، بوغازي و شيماء، بلهادي، 2024، لخدمات المالية الرقمية كآلية لتعزيز الشمول المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
19. مروي، معروف و رحمة، رحو، 2023، اثر الشمول المالي على اداء البنوك التجارية الجزائرية (دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لعين تموشنت وكالة العامرية 770، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
20. ياس، مصطفى نزار، 2022، مؤشرات الشمول المالي واثرها على الاداء المالي (التكنولوجيا المصرفية متغيراً تفاعلياً) دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015-2020، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، العراق.
21. حمدوش، وفاء، 2020، اهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي (حالة الدول العربية)، مجلة ارساد للدراسات الاقتصادية و الادارية، مجلد (3)، عدد خاص جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.
22. Roy. Sankharaj, 2015, Financial Inclusion: A Critical Assessment of its Concepts and Measurement, Asian Journal of Research in Business Economics and Management, DOI: 10.5958/2249-1059.2015.00002..X7307.2015.00002